



مركز الميزان لحقوق الإنسان

التحالف الدولي للموئل-

شبكة حقوق الأرض والسكن



جباليا، غزة، القاهرة
14 كانون الثاني/يناير 2009

خطاب مفتوح

سعادة السيد/ جين موريس ريبيرت

سفير فرنسا ورئيس مجلس الأمن في الأمم المتحدة
البعثة الدائمة لفرنسا في الأمم المتحدة

245 East 47th Street 44th floor
New York, N.Y. 10017

أرسل عبر الفاكس: 207-8765 (212) +1 والبريد الإلكتروني: france@un.int

سعادة السفير:

إن كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة) وشبكة حقوق الأرض والسكن، إحدى شبكات التحالف الدولي للموئل، والذي يتألف من منظمات مدنية معنية بالمستوطنات البشرية في أكثر من 100 دولة، يقدران ما تواجهونه من واجب اللحظة، في مواجهة جرائم الحرب المحتملة والجرائم ضد الإنسانية والتي تمت في غزة منذ السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 2008. قد يكون من غير المعقول الإشارة إلى مرجعية عملية سلام في الشرق الأوسط في شعور بموتها في هذا السياق. ولكن الرهان ما زال على التوابع المنظورة للعدوان الحالي على غزة الذي يعد بمزيد من التقويض لمصادقية دول وحكومات النظام الدولي على مستوى العالم، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، ما لم يتم العمل على اتخاذ استجابة ملائمة ومبدئية من مجلس الأمن تحفظ وبفاعلية حقوق الإنسان، والمعايير الإنسانية والقانون الجنائي الدولي. والتحدي أمامك اليوم وأمام مجلس الأمن يجسد تلك القضايا بأبعاد عالمية.

وتأييداً لهذه المهمة التي تلوح في الأفق، فإن كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان وشبكة حقوق الأرض والسكن يعرضان الإسهام المرفق مع هذه الخطاب في عمل مجلس الأمن، وهو إسهام يوضح القضايا المتضمنة والقيم محل النقاش بالنسبة لاعتبارات مجلس الأمن. وبهذه الروح من حل المشكلات وتكريس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فإننا نحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير المطلوبة لتأسيس العدالة وإعمال حكم القانون جنباً إلى جنب مع الآليات المنطبقة من القانون الدولي. فالعالم لا يتوقع أقل من هذا.

ونحو تحقيق هذه الهدف، نحن ننضم إلى غيرنا من الحركات المدنية الكثيرة عبر العالم في تأييد تشكيل محكمة خاصة تدعو إلى العدالة تلك الأطراف المذكورين وغيرهم من مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي نفذت ضد المدنيين في غزة في هذا النزاع. على الأقل إن التدمير غير اللازم للمنازل وغيرها من الممتلكات المدنية والبنية التحتية هو واحد من الوسائل التي تخترق بها الحرب الحالية العديد من التحريمات الدولية ضد السلوك الإجرامي، وهو ما يتطلب جبر كامل للأضرار كانتصاف للأشخاص الطبيعية والقانونية المتضررة.

والمخلص المرفق يلخص التفاصيل الأساسية لهذه التهم الموثقة التي تفيد بالمقترح المفعم بالأمل والشجاع للمساءلة الدولية في شكل محكمة خاصة حول الاحتلال الإسرائيلي المستمر والعدوان الحالي على قطاع غزة. ونحن إذا نقدم هذه الملاحظات لعنايتكم واعتباركم نظل مساندين لهذا الجهد من المقاضاة وجبر الضرر.

في الوقت نفسه، فإننا نتطلع إلى تلقي معلومات حول جهودكم المنظورة لتحقيق الانتصاف على الانتهاكات الجسمية المستمرة في قطاع غزة المحتل وذلك في ظل رئاستكم.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام،

المخلصان،

عصام يونس

المدير التنفيذي

مركز الميزان لحقوق الإنسان

102/5 الميما، شارع عمر المختار،

الرمال الغربية، غزة، فلسطين

تليفون/فاكس: +972 (0)8 282-0447 :

بريد إلكتروني: issam@mezan.org

جوزيف شكلا

منسق

شبكة حقوق الأرض والسكن

التحالف الدولي للموئل

11 ش طيبة المهندسين، الجيرة، مصر

تليفون/فاكس: +20 (0)23 760-0755

بريد إلكتروني: jschekla@hic-mena.org

دعوة للعدالة: استهداف المنازل والمدنيين في غزة كجرائم حرب الحاجة إلى محكمة خاصة

لطالما أوضح الخبراء القانونيون وهيئات حقوق الإنسان أن قانون حقوق الإنسان وما يرتبط به من التزامات الدولة لا ينتفي مع اندلاع الصراع. وتأييداً لهذه الحقيقة القانونية، فإن القانون القياسي الدولي ونتائج الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان تقدم دعماً كبيراً للخلاف القائل أن التزامات الدولة بحقوق الإنسان تمتد إلى مناطق ما وراء حدودها القومية إلى مناطق داخل "تحكمها المؤثر".¹

ولقد نشبت الحرب الجارية على غزة على خلفية من التطهير العرقي ونقل السكان على يد القوات الإسرائيلية منذ نشأة الدولة الإسرائيلية إحدى وأربعون ونصف السنة من الاحتلال العسكري والحصار.

وكانت محاولات رد الصاع لإسرائيل من قبل حماس على ما تمارسه من حصار إسرائيلي، واغتيالات مستهدفة وغارات على قطاع غزة قد اتخذت شكل الصواريخ التي أطلقت عشوائياً على المستوطنات الإسرائيلية بالقرب من القطاع. وإذا كانت هذه الأعمال غير مسموح بها في القانون الدولي، فإنه بالأحرى تعد أعمال التدمير الهائلة والتي لا تتناسب بأي حال مع ما قامت به حماس انتهاكاً للقانون الدولي حيث أجادت إسرائيل في ذلك عبر عملية "الرصاص المسكوب" التي بدأت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008.

ومن الأشياء التي تدعو للقلق على نحو خاص التدمير المنظم للمنازل وغيرها من الممتلكات المدنية، والمرافق والبنية التحتية. فمذ بدء العدوان دمرت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 470 منزلاً فلسطينياً، من بينها 172 مستهدفة عمدًا، بالإضافة إلى عدد كبير يتراوح بين 3000-4000 مدمراً تدميرًا شبه كامل.² (المنازل الواقعة تحت الغزو الإسرائيلي حول غزة ليست متضمنة في هذا العد، ولكن من المتوقع أن تكون بالعشرات.) وبالرغم من تصديق إسرائيل عام 1991 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يقنن للحق في السكن اللائم، حيث يشكل انتهاك هذا الحق خاصة جزء من نمط مستمر من الممارسة الإسرائيلية غير القانونية التي تشكل جرائم حرب ضد الإنسانية منذ احتلال الأرض الفلسطينية عام 1967. وفي تاريخ أحدث غلبت عمليات تدمير المنازل على ملامح الهجوم العسكري الإسرائيلي في حربها على لبنان عام 2006، حيث إن 42 من أصل 54 مجزرة موثقة أثناء تلك الحملة تضمنت استهداف مباشر للمنازل وملاجئ النازحين.³ وتتبع عملية "الرصاص المسكوب" النمط نفسه مجسدة عناصر الجريمة التي تشكل خروقات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والتي صادقت عليها إسرائيل في عام 1951 وتعد قابلة للتطبيق فعلياً على الاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين. ومن بين قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على المعتدين، تأتي مبادئ التمييز (بين المحاربين والمدنيين) والتناسب والضرورة، والالتزام باتخاذ تدابير الاحتياط لحماية المدنيين. وهذه الالتزامات تراكمية، بمعنى أن أي عدوان يجب أن يكون متسقاً مع القواعد كي يكون قانونياً.⁴

التمييز:

من أجل الانصياع لمبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع أن يميزوا بين المدنيين والمحاربين في جميع الأوقات،⁵ ولا يمكنهم توجيه هجمات إلى على أهداف عسكرية. ومثل هذه الأهداف محددة كأشياء تساهم بحكم طبيعتها، أو موقعها، أو استخدامها في العمل العسكري، والتي يعطي تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها أو تحييدها في الظروف الجارية، ميزة عسكرية محددة.⁶

وقد أكد المتحدث عن الجيش الإسرائيلي الرائد أفيتال لايبوفيتس Avital Leibowitz على الموقف العسكري الإسرائيلي بأن "أي شيء ينتمي إلى حماس يعد هدفاً مشروعاً".⁷ أيضاً، وفي إظهارها لنية ارتكاب جرائم حرب، أعلنت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني في 29 كانون الأول/ديسمبر: "إنهم لا يميزون، ونحن أيضاً".⁸ وهذا التعبير عن النية عن رفض مبدأ القانون الدولي الإنساني يتسق مع السلوك العسكري الإسرائيلي منذ بداية العملية وقد يجعل المنفذين الإسرائيليين لهذه الممارسة غير القانونية عرضة للمحاكمة على جرائم حرب.

لقد شنت إسرائيل عملية "الرصاص المسكوب" في الساعة 11:30 صباحاً، 27 كانون الأول/ديسمبر، الوقت الذي كانت المراكز الحضرية في غزة معروفة بأنها مكدسة بالمدنيين والساعة التي تشهد خروج ودخول الأطفال من وإلى فترات الدراسة الصباحية والمسائية أثناء اليوم. فقد كان مكان وتوقيت الهجمات الأولى وما تلاها لا يمكن أن يكون إلا بتوقع إحداث أكبر خسائر مدنية ممكنة. في ذلك اليوم، شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على مسجد إبراهيم المقادمة، الواقع في معسكر جباليا للاجئين والمكثظ بالسكان، وذلك في وقت الصلاة عندما كان مزدحماً بالمصلين الذين وصل عددهم 200 مصلي، قتل منهم 16.⁹ كما قامت القوات الإسرائيلية بهجمات أخرى على موظفي حماس عندما كانوا محاطين بأسرهم وجيرانهم.¹⁰ وبناء على هذا النمط من الهجمات، من المنطقي أن نخلص إلى أن المعتدين الإسرائيليين سعوا إلى إحداث خسائر عشوائية في الحياة المدنية، وإصابات مدنية، وضرر بالأغراض المدنية.

كما عانت البنية التحتية المدنية أضراراً بالغة. ففي الثاني من كانون الثاني/يناير 2009، أتلقت الضربات الجوية في منطقة المغرجة خطأ رئيساً للمياه، مما تسبب في قطع المياه عن 30.000 نسمة في معسكر الناصرة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمرفق مياه غزة، فإن 48 بئراً من إجمالي 130 بئر في غزة لا يعملون بسبب انقطاع الكهرباء، والأضرار التي لحقت بمواسير المياه أو نقص احتياطي الوقود الذي تعتمد عليه مولدات الكهرباء. 45 على الأقل من الآبار تعمل بصورة جزئية وقد تغلق جميعها بسبب نقص الوقود والكهرباء. وبسبب الأمن العام، منع مرفق مياه غزة من إصلاح الضرر الذي لحق بشبكات المياه.¹¹

وفي السابع من كانون الثاني/يناير 2009، أصبح 800.000 نسمة في شمال ووسط غزة بلا مياه للشرب. وتعرضت نظم الصرف الصحي إلى أضرار تسببت في فيضان المجاري في بيت حانون وبيت لاهيا. وتم إغلاق خمسة محطات لضخ مياه الصرف من أصل 37 محطة في غزة بسبب نقص الكهرباء والوقود اللازم للمولدات. علاوة على ذلك، فإن العمليات العسكرية الجارية يمكن أن تدمر الحوائط الرملية لبركة مجاري بيت لاهيا وتسبب تسرب هائل لمياه الصرف التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على 15.000 من السكان.¹²

وقد دمرت الهجمات الإسرائيلية أيضاً 38؛ 13 منها استهدفت بشكل مباشر ومتعمد. كما دمرت 39 مدرسة، خمسة منها (جامعة) مستهدفة بصورة مباشرة. كما دمرت الهجمات 42 من المكاتب العامة المدنية، تتضمن مكاتب أو منظمات مجتمعية ومؤسسات شبه حكومية. علاوة على ذلك، دمرت الهجمات 107 من ورش العمل المملوكة لأشخاص ومصانع صغيرة ومحال تجارية. ودمر الجيش الإسرائيلي أيضاً 90 مقرّاً أمنياً وشرطياً و25 موقعاً عسكرياً كانت مستخدمة من قبل الجماعات المسلحة لأغراض عسكرية.¹³

التناسب:

لم يغير الحصار الإسرائيلي المستمر صفة الهجمات الصاروخية غير المبررة؛ ولكنها تشير إلى أن إسرائيل لم تتصرف فقط وعن علم لتعميق اليأس لدى سكان غزة. وقد انتهكت دولة إسرائيل بدورها مبدأ التناسب الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني بدرجة كبيرة من إلحاق الضرر بالمدنيين الناجم عن الهجوم الذي تلى إطلاق

صواريخ حماس، مما يجعل ما قامت به إسرائيل من أعمال غير قانونية أكبر بكثير بما بلا يضع مجالاً للمقارنة مع ما سلكه الفلسطينيون من أعمال غير قانونية.

بحلول الثاني عشر من كانون الثاني/يناير، كانت الهيئة الطبية الفلسطينية تذكر في تقاريرها أن إسرائيل قد قتلت ما لا يقل عن 935 من سكان غزة، 80% (على الأقل) من المدنيين.¹⁴ وقد ادعت مصادر إسرائيلية أنها قتلت 300 من مقاتلي حماس. بينما قتل المحاربون الفلسطينيون وفق ما ورد من معلومات 3 من غير المحاربين، فيما يبدو قتل 10 من الجنود الإسرائيليين في العدوان، منهم ثلاثة يزعم أنهم سقطوا من "نيران صديقة" عندما أطلقت دبابة إسرائيلية مبنى كانوا يستريحون فيه.

وتعطي نسبة القتل مؤشراً على عدم التناسب، حيث يخلق العدوان الإسرائيلي ما يزيد عن الألف ومائتي فلسطيني مقارنة بعدد 13 إسرائيلي. وهذا ما يجعل النسبة بين القتلى من الجانبين أكثر من 70 إلى 1.

وقد كشف نائب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي العميد جنرال دان هاريل المزيد عن النية الواضحة بطرح مبدأ الالتزام بالتناسب بالقانون الدولي الإنساني جانباً. وقد ذكر في الأيام الأولى من عملية "الرصاص المسكوب" "إننا لا نضرب الإرهابيين ومطلقي الصواريخ فقط، وإنما حكومة حماس بكافة أذرعها مثل المقرات الحكومية، والمصانع، والأجهزة والكثير غيرها." وأضاف صراحة: "إننا نحمل حماس مسؤولية كل ما يحصل ولا نميز بين مختلف أجنحتها. وبعد هذه العملية لن يبقى أي مبنى لحماس في غزة، وأنا نخطط لتغيير قواعد اللعبة (التشديد من عندنا)."¹⁵

وقد تم ترجمة هذا إلى هجمات غير قانونية وغير متناسبة على أهداف مدنية، كما أشرنا آنفاً، وذلك باستخدام أسلحة ثقيلة. في هذه الحالة فإن "الهجمات التي لا تميز، أي تلك التي تضرب المدنيين أو أهداف مدنية وعسكرية بدون تمييز، تصنف كهجمات مباشرة ضد المدنيين. والهجمات التي لا تميز هي هجمات محرمة بوضوح بحكم البروتوكول الاختياري الأول. وهذا التحريم يعكس قاعدة واضحة راسخة من القانون العام الذي ينطبق على جميع النزاعات العسكرية."¹⁶

الضرورة:

الطرف الوحيد الذي يمكن لطرف النزاع أن يستهدف المدنيين هو أن يكون المدنيون يضطلعون بدور مباشر في العدوان.¹⁷ ذلك أن الهجمات على أهداف مدنية¹⁸ ليس قانونياً ما لم يتم استخدامها وقت الهجوم لأغراض عسكرية ويكون تدميرها يخدم هدفاً عسكرياً محدداً، وإنجاز "ضرورة" عسكرية محددة.

وقد كرر المتحدثون المدنيون والعسكريون نيتهم على تدمير الأهداف غير المصنفة على أنها ذات استخدام عسكري، أو أن تدميرها لا يلبي متطلبات الضرورة العسكرية. "إن البنية التحتية المدنية لحماس تعد هدفاً جيداً حساساً. إذا أردت أن تمارس ضغطاً عليهم، فهذه هي الطريقة،" هذا ما قاله "ماتي شتاينبيرج Matti Steinberg" المستشار السابق للأمن القومي الإسرائيلي.¹⁹

إذن ليست القيادة السياسية لحماس ولا منازل العائلات أهدافاً عسكرية مشروعة. وبالرغم من ذلك، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية منازل أستاذ القانون الإسلامي وأحد قادة حماس الشيخ نزار الريان في جباليا في الأول من كانون الثاني/يناير 2009، فأردته قتيلاً ومع 15 فرداً من عائلته، منهم 11 طفلاً. وقد دمرت قوات القصف المنازل المجاورة أيضاً. وفي الحادي عشر من كانون الثاني/يناير قتلت القوات الإسرائيلية أربعة أعضاء من أسرة واحدة عندما أطلقت دبابة إسرائيلية النار على منزلهم في مدينة غزة.²⁰

هذا بالإضافة إلى ما قامت به القوات الإسرائيلية من قصف (39) مسجداً دمرت من بينها (13) مسجداً كانت مستهدفة بالهجوم و(39) مدرسة من بينها (6) مدارس وجامعات كانت محلاً للهجوم، و(42) مؤسسة مدنية أهلية وحكومية وشبه حكومية من بينها مقري صحيفة الرسالة ومقر قناة الأقصى الفضائية، و(107) ورشات ومنشآت صناعية وتجارية، و(90) مقراً أمنياً وشرطياً، و(25) موقعاً عسكرياً.²¹

والأمر لا يتوقف هنا على مخافة شن هجمات غير ضرورية من أجل الهدم، بل إن الهجمات الإسرائيلية والقائمون عليها أظهروا نيتهم بالفعل لتدمير المنازل، بالإضافة إلى ما تم بالفعل من تدمير 470 منزلاً وتسويتها بالأرض علاوة على إلحاق الضرر الكبير بعدد يتراوح بين 3000 – 4000 منزلاً. وقد وردت معلومات أن الجيش الإسرائيلي قد أطلق رسائل هاتفية ونصية إلى مئات من الأسر يحذرهم من التدمير الوشيك لمنازلهم. وفي الثالث من كانون الثاني/يناير نفذت إسرائيل هدم 37 من تلك المنازل المستهدفة والتي حذرت بهدمها مسبقاً.²²

وقد استمر النمط الإسرائيلي من استهداف اللاجئين والنازحين في النزاع الجاري. ففي الرابع من كانون الثاني/يناير، نفذت القوات الإسرائيلية مجزرة راح ضحيتها 30 فلسطينياً في حي الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة، عندما قصفت منزلاً أمروا حوالي 110 مدنياً باتخاذهم ملجئاً يحتمون بداخله. 24 ساعة فقط بعد الأمر، وكانت القوات تقصف هذا المنزل. وكان حوالي نصف الفلسطينيين المحتممين بالمنزل من الأطفال. بعد ذلك منعت هيئة الأفراد التابعة للجيش الإسرائيلي الفرق الطبية من الدخول إلى المنطقة لإخلاء الجرحى وعلاجهم، وسمحت لبعض أفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية من الاقتراب من الموقع مترجلين- بدون سيارات إسعاف- أثناء ساعات وقف القصف الثلاثة بعد ثلاثة أيام لإخلاء 30 شخصاً من الذين بقوا أحياء منهم 18 جريحاً.

وفي الثامن من كانون الثاني/يناير 2009، قتلت القذائف الإسرائيلية 43 فلسطينياً وجرحت أكثر من 100 آخرين، وذلك عندما استهدفت المقاتلات الإسرائيلية مدرسة الفاخورة التابعة للأمم المتحدة والتي كانت تأوي مئات من الفلسطينيين في معسكر جباليا للاجئين. وقد جاء هذا الهجوم بالرغم من وضوح العلامات والعلم الخاص بالأمم المتحدة وكذلك حصول الجيش الإسرائيلي على إحدائيات موقع المدرسة من موظفي الأمم المتحدة. وكانت الطائرات الإسرائيلية قد قتلت ثلاث فلسطينياً في هجوم على مدرسة أسماء بنت بكر في معسكر الشاطئ للاجئين في غرب مدينة غزة.²³

وبعد هذه الأحداث، بدأت الخطط الإسرائيلية في السبت، العاشر من كانون الثاني/يناير، محذرة من تصعيد العمليات العسكرية وداعية الناس إلى التعاون مع الجهد الحربي الإسرائيلي. وقد أخبرت المنشورات الملقاة على سكان غزة بأن "قوات [الدفاع] الإسرائيلية لا تعمل ضد أهالي غزة، بل ضد حماس والإرهابيين فقط" وأضافت بما لا يصدق: "لتبقوا في أمان باتباعكم أوامرنا."²⁴

وفي الحادي عشر من كانون الثاني/يناير، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخاً على حشد من الأطفال كانوا بالقرب من مسجد في شمال بيت لاهيا، قتلت خمسة منهم؛ ثلاث بنات وولدان: هيثم ياسر معروف 12 سنة، وفاطيمه محمد معروف 16 سنة وعبد الرحمن غابيين 14 سنة، وخوله رمضتان غابيين 16 سنة، وأختها سمر 14 سنة.²⁵

والجدير بالذكر أن هذه الهجمات التي لا تميز بين مدنيين ومحاربين تصنف كهجمات مباشرة ضد المدنيين. والهجمات التي لا تميز هي هجمات محرمة بوضوح بحكم البروتوكول الاختياري الأول. وهذا التحريم يعكس قاعدة واضحة راسخة من القانون العام الذي ينطبق على جميع النزاعات العسكرية.²⁶

إن طبيعة هذه الهجمات وأيضاً الأهداف تعكس انتهاكاً خطيراً لقاعدة التمييز بين المدنيين والمحاربين؛ خاصة وأن إسرائيل تستخدم أحدث الوسائل وأكثرها تقدماً في الاستطلاع والتي تمكنها من التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وهذا ما يوضح أن الهجمات قد شنت بإمعان ومعرفة بالظروف التي تبرز التوقعات بوقوع ضحايا مدنيين بعدد هائل وهو ما يعطي الأدلة على الاستدلال بأن المدنيين كانوا بالفعل هدفاً للعدوان.²⁷

حماية المدنيين

اتساقاً مع القانون الدولي، يجب على القائمين بالهجمات العسكرية أن يتخذوا جميع التدابير الممكنة لتقليل، ومنع، إذا أمكن، وقوع أي حادث يؤدي إلى قتل إصابة مدنيين وإتلاف أهداف مدنية.²⁸

وينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة اتخاذ تدابير احتياطية محددة في التخطيط والتنفيذ للهجمات.²⁹ علاوة على ذلك، فإن القائم بالهجمات مطالب بإعطاء تحذير مسبق للهجمات التي قد تؤثر على مجتمعات سكنية مدنية، ما لم تكن هناك ظروف تمنع ذلك.³⁰

والمبدأ العام الخاص بالحماية والوارد في القانون الدولي الإنساني يوجب على كل طرف في النزاع إعطاء تحذير مقدماً وفعالاً للهجمات التي قد تؤثر على التجمعات السكنية المدنية، معطياً ما يكفي من وقت وفرصة للإخلاء الآمن، ما لم تكن هناك ظروف أخرى تمنع ذلك.

لقد تسببت الهجمات الإسرائيلية في وقوع ما لا يقل عن 3.752 جريح أثناء الفترة نفسها. وهو رقم يشمل ما لا يقل عن 760 طفلاً و448 سيدة.³¹ فمن بين الفلسطينيين الذين وقعوا ضحايا في الثامن من كانون الثاني/يناير كان هناك مدير مستشفى فلسطيني يتوجه بسيارته إلى العمل بالإضافة إلى طفلين في عمر التاسعة والحادية عشر، وقد وقعوا إثر إطلاق الرصاص عليهم ببندقية آلية. وقد أطلق الجنود الإسرائيليون الرصاص على طفل منهما وهو في منزله، بينما كان الآخر في الشارع.³² وفي العاشر من كانون الثاني/يناير قتلت قذيفة دبابة إسرائيلية تسعة أفراد في حديقة خارج منزل في بلدة جباليا شمال غزة، كانوا جميعهم من نفس العشيرة منهم 33 طفلات وامرأتان.³³

أثناء عملية الرصاص المسكوب، وردت معلومات عن استخدام إسرائيل لتكتيكات جديدة؛ تشمل "طرق الأسقف". ويكون هذا بإطلاق صاروخ صغير نسبياً من مقاتلة إسرائيلية يكفي للإطاحة بسقف المبنى المستهدف "كرسالة تحذير" لسكان هذا المبنى، وذلك لإمهالهم بضع دقائق للإخلاء قبل التدمير الكلي للمبنى.

وقد تسبب هذا التكتيك غير القانوني في وقوع عدد كبير من الجرحى المدنيين. من بين الأمثلة، ما وقع لعائلة صالحة، ففي التاسع من كانون الثاني/يناير هاجمت طائرة إسرائيلية منزل فايز صالحه بصاروخ ثقيل، سبقه بدقيقتين فقط إطلاق صاروخ تحذيري. ولم يتمكن السكان من ترك المنزل قبل القصف الرئيس، ومن ثم قتلت القوات الإسرائيلية ستة من قاطنيه؛ منهم أربعة أطفال وسيدتين: رولا فايز صالحة (عام واحد)، وبهاء فايز صالحة (4.5 العام) وورنا فايز صالحة (12 عام) وفاطمة فايز محمد الحو (22 عاماً) وورندا فايز صالحة (33 عاماً) وقد تم تدمير المنزل بالكامل وتضرر أربعة منازل مجاورة.³⁴

وقد قام الطيارون الإسرائيليون بإطلاق صواريخ عندما كان سيارات الإسعاف أو جيران المنازل المدمرة واضحين لهم وهو يساعدون الباقون منهم. على سبيل المثال، في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير 2009، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخًا على حشد من قاطني مجمع الكرامة السكني، فقتلت علاء فتحي بشير (40 عامًا) وابنه صهيب (18 عامًا). وعندما حاول الجيران مساعدتهم، أطلقت الطائرات الإسرائيلية ثلاث قذائف، فقتلت لمياء حسن بشير 40 عامًا وجميلة حسن زيادة 75 عامًا، بالإضافة إلى إصابة أربعة آخرين.³⁵

وكانت طائرة إسرائيلية قد قصفت سيارة إسعاف بصاروخ موجه في الرابع من كانون الثاني/يناير في حي الزيتون شرق مدينة غزة، كانت في طريقها إلى التقاط الجرحى في المنطقة مما أسفر عن قتل طاقم الإسعاف المكون من ثلاثة أشخاص، هم: أنس فضيل نعيم 25 عامًا، ورفعت عبد العال 25 عامًا، وياسر كامل سعيد 24 عامًا.³⁶

وفي الثاني عشر من كانون الثاني/يناير 2009، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخًا على العمارة السكنية حموده والبنا الواقعة في منقطة الزرقا في بلدة جباليا. فبينما كان قاطنو العمارة يحاولون إخلاء شققهم بعد الهجوم الأول، أطلقت قوات الاحتلال عدة قذائف مدفعية على البرج وقتلت آيات كمال البنا 18 عامًا، وأصابت أربعة آخرين، بينهم طفلين. وبمجرد وصول سيارة الإسعاف إلى الموقع لانتشال جثث الضحايا حوالي الساعة 4:22 مساءً أطلق الجنود الإسرائيليون القذائف عليهم فأصابوا السيارة وقتلوا الطبيب عيسى عبد الرحيم صالح، 28 سنة، وجرح سائق السيارة احمد عبد الباري 25 سنة. واستمر قصف العمارة نفسها مما أسفر عن قتل فريال كمال البنا 23 سنة ومصطفى الباشا 20 سنة وجرح خمسة آخرين.³⁷

إن هذه الهجمات المتعمدة "ترقى إلى عدم الاكتراث" أي الجريمة الكبرى أو الإهمال غير الأخلاقي أو عدم الاعتبار الكبير والإجرامي للواجبات. وفي مثل هذه الحالات، حتى إذا كانت الأعمال قد ارتكبت بالخطأ أو بالقصد، فإن النية الإجرامية يمكن أن استشفافها هنا إذا كان الموت قد تم التنبؤ به من جراء القيام بتلك الأعمال.³⁸

لقد فرضت إسرائيل- اتساقاً مع رباعية الشرق الأوسط المفقدة للقانون- وبفاعلية نظام العقاب الجماعي على سكان غزة الواصل عددهم 1.5 مليون نسمة منذ انتصار حماس في الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2006. لقد فرضت الرباعية شروط إسرائيل الثلاثة على حماس: شجب العنف، والاعتراف بسيادة دولة إسرائيل والالتزام باتفاقات عملية أوسلو السابقة. وفي نفاق واضح، لم تطبق الرباعية قط تلك الشروط في المقابل على الحكومة الإسرائيلية، وبدلاً من ذلك تجاهلت حصانتها على جميع الأصعدة الثلاثة. لقد خطفت إسرائيل واعتقلت كثير من ممثلي حماس المنتخبين، وقادتها السياسيين ومؤيديها، واغتالت آخرين. وقد أشارت الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة أن الاحتلال والحصار الإسرائيلي المستمر لغزة وعمليات القتل المستهدفة وغلق المعابر كأسباب لمقاومتهم. هذا فيما انتهكت إسرائيل معظم الاتفاقات بما فيها عملية أوسلو، ولم تنفذ قط الجزء الخاص بها من الاتفاقية حول التحرك والدخول والذي تم التفاوض عليه مع الرباعية.³⁹ حيث ظل استخدام العقاب الجماعي بدون رادع.

وبالرغم من الوقف الهش لإطلاق النار منذ حزيران/يونيه 2008، فإن إسرائيل شنت هجوماً على غزة في الرابع والخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، حيث أغلقت جميع الطرق المؤدية من وإلى غزة مانعة بذلك وصول الأغذية والأدوية والوقود وأجزاء من نظم المياه والصرف الصحي، والأسمدة وغيرها من الضروريات. فقد منعت إسرائيل جميع شاحنات الأغذية فيما عدا 137 منها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (مقارنة بمتوسط 123 شاحنة يوميًا في تشرين الأول/أكتوبر 2008 و564 شاحنة يوميًا في كانون الأول/ديسمبر 2005). وقد

أصبحت هيئة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا التي تتولى توصيل الغذاء إلى ما يقرب من 750 ألف نسمة في غزة وتطلب 15 شاحنة يوميًا لهذا الغرض، خالية تمامًا من المساعدات الغذائية لمدة ثلاثة أيام كاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وهذا ما أسفر عن تجويع 20.000 نسمة في كل يوم وتركهم من دون ضروريات الحياة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2008 علقت الأونروا توزيع الأغذية سواء البرامج الطارئة أو المعتادة بسبب الحصار.

لقد أصبحت إسرائيل معرضة لتهمة الاستخدام المستمر للحرمان من الطعام والأدوية كأسلحة في عقابها الجماعي لسكان غزة منذ انتصار حماس في انتخابات 2006. وقد دعت بعض الأطراف الخيرة مثل هيئة المعونة المسيحية Christian Aid، والمقرر الخاص للأمم المتحدة عن الحق في الغذاء⁴⁰ إسرائيل مرارًا وتكرارًا إلى الإقلاع عن هذه الممارسات غير المقبولة.

إن العقاب الجماعي ليس معرفًا بالتحديد كجريمة حرب، بالرغم من أنه محرم بشكل واضح وحاسم. ولكن ثمة أشكال مؤكدة من العقاب الجماعي قد تتضمن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إذا تضمن نقل للسكان أو أي ضرر كبير آخر للأشخاص تحت الحماية (أي المدنيين). وتعد إجراءات الحرمان من الطعام التي تقوم بها إسرائيل انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي الذي ينص على أن "تجويع المدنيين كطريقة للحرب محرم. 2. من المحرم مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء المدنيين على قيد الأحياء مثل المواد الغذائية، والمناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية، والمحاصيل، والماشية، ووسائل مياه الشرب والري، وذلك بنفي الغرض المحدد منهم لإعاشة المدنيين، الطرف المعادي، مهما كان الدافع، سواء بهدف تجويع المدنيين أو إجبارهم على الابتعاد أو أي دافع آخر."⁴¹

حتى الآن لا يعرف الرقم الدقيق لعدد النازحين من غزة. إلى أن 32 مدرسة تابعة للأونروا عبر قطاع غزة ليهي قدرة استيعابية للجوء 30.000 في الملاجئ، ولكن موظفي الإغاثة حذروا من أن حالة غياب الأمن جعلت من المستحيل العمل بكامل الطاقة الاستيعابية.⁴² ووفقًا لمركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن المحتمتين بملاجئ الأمم المتحدة يمثلون 10% فقط من إجمالي النازحين حديثًا في غزة.⁴³

لقد هجرت قوات الغزو الإسرائيلي المدنيين بالعنف عن طريق قصف المنازل أو تهديد بقصف المنازل المجاورة، وذلك بالعدوان المباشر على منازلهم مسفرًا عن وقوع إصابات، وبنشر الخوف وسط الناس بإسقاط منشورات تحتوي على تهديد، وغير ذلك من طرق تأمرهم مباشرة بإخلاء المنازل. وفي الوقت نفسه، وكما سنبين فيما يلي، فإن الجيش الإسرائيلي قام بتقسيم غزة إلى أربعة مناطق وشن هجمات على القائمين بالأعمال الإنسانية؛ جعل الهيئات الإنسانية غير قادرة على إستيعاب حتى 10% من النازحين.

الأسلحة المحرمة وإمكانية الوصول الإنساني:

في 10 كانون الثاني/يناير، ذكر شهود فلسطينيون أن القوات الإسرائيلية قد أطلقت قذائف من الفسفور الأبيض - وهو سلاح محرم في المناطق السكنية المأهولة - على قرية خزعة بالقرب من الحدود الجنوبية الشرقية لغزة. وقد اشتعلت المادة الملتهبة في صف من المنازل. (والخزعة هي الموقعة التي فتح فيها الجنود الإسرائيليون النار على فلاحين فلسطينيين ومتطوعين يبذرون في الحقول في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر 2008.⁴⁴) وقد أسفر الهجوم هذا عن قتل امرأة وجرح أكثر من 100 شخص آخرين، معظمهم يعانون استنشاق الغاز وحروق.⁴⁵

وبالرغم من التنسيق مع قيادة الجيش الإسرائيلي، فإن عمليات الإغاثة الإنسانية قد تعطلت بفعل القصف الإسرائيلي والعمليات البرية. وقد وصلت الأونروا عملياتها بعد تعليقها بسبب الهجمات الإسرائيلية على

مبعوثيها.⁴⁶ وقد كان هجوماً إسرائيلياً على مدرسة أخرى تابعة للأونروا قد أودى بحياة أحد موظفي الوكالة في ثالث ضربة على إحدى مدارسها.

في الثامن من كانون الثاني/يناير فتح الجنود الإسرائيليون النار على شاحنة غذاء تابعة للأونروا في شمال قطاع غزة، وقتلت سائق السيارة وعامل آخر كان في الشاحنة.⁴⁷ وقد ذكرت لجنة الصليب الأحمر أن منع إسرائيل للمساعدات الإنسانية قد تسبب في تزايد عدد القتلى والجرحى في غزة وجعلتهم معزولين عن الفرق الطبية. وفي السابع من كانون الثاني/يناير، اكتشف أعضاء الصليب الأحمر أربعة أطفال بجوار 12 عشرة جثة داخل محباً. وقد وجعت القوات الإسرائيلية عبر منصة عسكرية تبعد 80 متراً عن أحد البيوت التي دمرتها وأمرها إلى عمال الإغاثة التابعين للصليب الأحمر بترك الموقع، حيث كان هناك أكثر من عشرة آخرين من الفلسطينيين جرحى قابعين تحت المنازل المقصوفة.⁴⁸ وقد أبلغ مدير عمليات لجنة الصليب الأحمر أن "ظهير من سكان غزة لا يحصلون على الرعاية الطبية المطلوبة في حالة الطوارئ. بل إن بعضهم يموتون بسبب عدم تمكن سيارات الإسعاف من الوصول في التوقيت المناسب، وهو ما يعد صراحة أمراً مريعاً."⁴⁹ وقد قتلت القوات الإسرائيلية ستة من الأطقم الطبية كانوا ينقلون الجرحى.⁵⁰

بالإضافة إلى جرائم الحرب والخروقات الصارخة المستشهد بها هنا، فثمة تقارير منتشرة حالياً تشير إلى أن القوات الإسرائيلية تقوم بتنفيذ إخلاءات قسرية لأحياء سكنية كاملة يتوجهون بشكل رئيس إلى المدارس المجاورة أو غيرها من المباني العامة التي لم تدمر بعد. وبسبب الاستهداف الإسرائيلي المستمر لهذه الأبنية أيضاً، فإن الناس لم تعد تعتبر هذه المباني أكثر أمناً من المنازل المقصوفة. وتجمع الناس بأعداد كبيرة في أماكن مغلقة كهذه يزيد من احتمال وقوع الجرحى وسط المدنيين عندما تستهدف الضربات الجوية المنطقة.

المسؤولية الجنائية

إن الانتهاكات الجسيمة التي ذكرناها عاليه والمبادئ الخاصة بالقانون الدولي الإنساني تشكل بمفردها جرائم حرب. فالدول ملتزمة في ظل القانون الدولي بالتحقيق في هذه الجرائم وغيرها من جرائم الحرب في إطار اختصاصها،⁵¹ المرتكبة من قبل مواطنيها أو قواتها المسلحة في أرضها ومقاضاة أي منتهكين متهمين.

لقد تبني مجلس الأمن وبإجماع القرار رقم 1860 الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار. وينطبق القرار على جميع الدول الأطراف، ومع ذلك فقد رفضته إسرائيل وبدلاً من وقف إطلاق النار كثفت النيران على غزة في "المرحلة الثالثة".

ولا يوجد تبرير قانوني أو أخلاقي لإطلاق الصواريخ على أهداف مدنية فمثل هذا السلوك ينتهك القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان المرتبطة بالحق في الحياة، والصحة، والسكن اللائق، من بين حقوق أخرى كثيرة، وأيضاً يشكل جريمة حرب. وفي الوقت نفسه، فإنه يجب أن يتم تقييم طبيعة العدوان في سياق حدوثه.

وهذا الوضع يدعو بوضوح إلى تحقيق ومحاكمة صناع القرار والقائمون على التنفيذ أيضاً ممن تحملوا مسؤولية هذه الجرائم. ومن الضروري واللازم أن يشكل مجلس الأمن محكمة خاصة لهذا الغرض العاجل. ومع ذلك، قد يكون من غير المرجح أن نتوقع أن يعمل مجلس الأمن كما هو مطلوب، وذلك على أساس حق النقض الذي يستخدم لضمان الحصانة. وفي هذه الحالة يقتضي الأمر دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للدعوة إلى توحيد قرار السلام⁵² والذي يخول الجمعية العامة العمل في القضايا الأمنية عندما يفشل مجلس الأمن في واجبه، وأيضاً في إطار المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول الجمعية العامة بتأسيس أجهزة فرعية تراها ضرورية لأداء وظائفها.

الأطراف المسؤولة الداعية إلى أو المصدقة على أو الموجهة لأوامر أو المعبرة عن نية ارتكاب جرائم حرب، يشملون دون الحصر، الأشخاص التالية أسمائهم:

- رئيس الأركان الجنرال جابي أشكينازي، رئيس جهاز الأمن الشين بت
- وزير الدفاع إيهود باراك
- الجنرال أوزي داين، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي
- مدير الشاباك يوفال ديسكين
- الجنرال جيورا إيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي
- قائد القطاع الشمالي الميجور جنرال جادي ايزينكوت
- نائب رئيس الأركان العميد جنرال دان هاريل
- المتحدث باسم الكنيست داليا إيتسيك
- الميجور أفيئال لايبوفيتش
- رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفغودور ليبرمان
- وزيرة الخارجية تسيبي ليفني
- رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو
- رئيس الوزراء إيهود أولمرت
- الرئيس شيمون بيريس
- السفير الإسرائيلي في المملكة المتحدة رون بروسور
- حاييم رومان نائب رئيس الوزراء
- الكولونيل جابرييل سيبوني
- ماتي شتاينبيرج المستشار السابق للامن الداخلي
- نائب وزير الخارجية الجنرال ياردن فاتيكي (مسئول الدعاية)
- نائب وزير الدفاع ماتان فيلاني
- رئيس إدارة المخابرات العسكرية عاموس يادلين

إن أي جهد للتوصل إلى وقف مستمر للنيران ينبغي أن يضمن أن إسرائيل وأيضًا حماس يحترمون القانون الإنساني، وهو ما يعني نهاية لتدخل إسرائيل في عملية نقل والحصول على البضائع المطلوبة للمحافظة على بقاء حياة مدنية طبيعية، ومنع تكرار مثل تلك التدابير انتقامًا من هجمة صاروخية في المستقبل.

واستعادة الاستقرار والقانون الدولي يتطلب أيضًا جبر ضرر كامل للأشخاص القانونيين والطبيعيين المضارين من الانتهاكات الجسيمة والجرائم التي نفذت في هذه الحرب غير اللازمة.

¹ Examples included International Court of Justice, *Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons*, advisory opinion of 8 July 1996, *I.C.J. Reports 1996 (I)*, p. 226, at p. 240, para. 25; *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*, Advisory Opinion, 9 July 2004, *I.C.J. Reports 2004*, para. 106; *Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda)*, *I.C.J. Reports 2005*, para. 219. European Court of Human Rights, *Loizidou v. Turkey* (40/1993/435/514), 18 December 1996; and *al-Skeini* op cit., and, in the case of Israel's human rights obligations in the post-1967 occupied territories, see the Concluding Observations of the Human Rights Committee, monitoring the Covenant on Civil and Political Rights, CCPR/C/79/Add.93, CCPR/C/ISR/2001/2; the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, E/C.12/1/Add.27 (1998) and E/C.12/1/Add.90 (2003); the

Committee against Torture CAT/C/XXVII/Concl.5 (2001); the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD) CERD/C/304/Add.45 (1998) A/52/18, para. 19(3), and CERD Prevention of Racial Discrimination, including Early Warning and Urgent procedures A/49/18 (1994). The Human Rights Committee interprets States' human rights obligations to extend to protecting "anyone within the power or effective control of that State Party, even if not situated within the territory of the State Party." See General Comment 31, "Nature of the General Legal Obligation on States Parties to the Covenant, CCPR/C/21/Rev.1/Add.13 (2004), para. 10.

² Al Mezan Center for Human Rights, "The Occupation forces continue targeting civilians and the civil institutions under Inertia of the International Community to Respect Its Legal and Moral Obligations," press release, 11 January 2009.

³ See HIC-HLRN, *The Summer War on Habitat in Lebanon: Addressing Housing Rights Violations as War Crimes* (Cairo: HIC-HLRN, November 2006), Annex 3.

⁴ Therefore, humanitarian norms and violations relating to attacks on civilians (unrelated to attacks on the home or other shelter); the use of human shields; the mistreatment of prisoners of war; attacks on humanitarian services, equipment, institutions and personnel fall beyond the present scope.

⁵ *Ibid.*, pp. 3–8 (Rule 1), 25–36 (Rules 7–10).

⁶ *Ibid.*, pp. 25–32 (Rules 7–8).

⁷ Griff Witte and Sudarsan Raghavan, "All-Out War' Declared on Hamas: Israel Expands List of Targets to Include Group's Vast Support Network in Gaza," *Washington Post* (30 December 2008), p. A01, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/12/29/AR2008122900373_2.html?sid=ST2008123000511&s_pos=.

⁸ Amnon Meranda, "Tibi: Politicians counting Palestinian bodies," *Y-net News* (29 December 2008), at: <http://www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3646487.00.html>.

⁹ Sakher Abu El Oun and Mai Yaghi, "Invading Israeli troops battle Hamas fighters in Gaza," *Middle East Times* (4 January 2009), at: http://www.metimes.com/Politics/2009/01/04/invading_israeli_troops_battle_hamas_fighters_in_gaza/afp/.

¹⁰ One clear example is the aerial attack on the home of Nizar Rayyan, a known Hamas leader, when he was inside the house with his 15-member family; including 11 children and four women.

¹¹ OCHA, "Protection of Civilians Weekly Report, 1–8 January 2009," at: <http://unispal.un.org/unispal.nsf/47d4e277b48d9d3685256ddc00612265/728f5c23074b54308525753900731d0b!OpenDocument>.

¹² *Ibid.*

¹³ Al Mezan Center for Human Rights, Press Release 13/2009, 11 January 2009, at: www.mezan.org.

¹⁴ Al Mezan, 12 January 2009, op cit.

¹⁵ "Deputy chief of staff: Worst still ahead," *Y-net News* (29 December 2008), at: <http://www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3646462.00.html>.

¹⁶ ICTY, Judgment, *Prosecutor v. Stanislav Galić* (IT-98–29–A), 30 November 2006, paras 102, 108, 131–32, 235, 268, 290, 295.

¹⁷ Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law*, 2 volumes, Volume I. Rules, Volume II. Practice (2 Parts) (Cambridge: Cambridge University Press, 2005) [hereafter *ICRC Study*], pp. 19–24 (Rule 6).

¹⁸ *Ibid.*, pp. 32–34 (Rule 9).

¹⁹ Witte and Raghavan, op cit.

²⁰ Ibrahim Barzak and Matti Friedman, "Israeli troops advance deep into Gaza, Palestinian gunmen provide fierce resistance," *Associated Press* (AP) (11 January 2009), at: <http://www.sun-sentinel.com/news/nationworld/sns-ap-ml-israel-palestinians.0.4532899.story>.

²¹ Al Mezan, 11 January 2009, op cit.

²² Hazim Balousha and Tony O'Loughlin, "Text messages and phone calls add psychological aspect to warfare in Gaza," *The Guardian* (3 January 2009), at: <http://www.guardian.co.uk/world/2009/jan/03/israelandthepalestinians-middleeast>.

²³ "Direct Hit on UNRWA School Kills Three in Gaza," UNRWA press release, (6 January 2009), at: http://www.un.org/unrwa/news/releases/pr-2009/jer_6jan09.html.

²⁴ Barzak and Friedman, op cit.

²⁵ Al Mezan Center for Human Rights, IOF Continues Targeting Civilians in Gaza; Death Toll Rises to 876 and More Civilian Premises Destroyed, Press Release, 12 January 2009.

²⁶ *ICRC Study*, op cit.

²⁷ *Ibid.*, p. 189 (Rules 7–10).

²⁸ *Ibid.*, p. 51 (Rule 15).

²⁹ *Ibid.*, pp. 51–67 (Rules 15–21).

³⁰ *Ibid.*, pp. 62–65 (Rule 20). The duty to warn as part of the duty to protect life may also be derived from ICCPR article 6.

³¹ Al Mezan, 11 January, op cit.

³² "Nearly 40 die on another day of bloodshed," *AP* (8 March 2002), at: <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/nearly-40-die-on-another-day-of-bloodshed-750052.html>.

- ³³ According to Kamal Adhwan Hospital Administrator Adham al-Hakim, *Ibid.*
- ³⁴ Al Mezan Center for Human Rights, "IOF Continue to Raid Homes, Destroy Them on Their Residents - Death Toll in Gaza Rises to 830, including at Least 194 Children and 58 Women," press release, 10 January 2009.
- ³⁵ *Ibid.*
- ³⁶ Al Mezan Center for Human Rights, "10th Day of IOF Crimes in Gaza: Death Toll Rises 489, including 89 Children and 30 Women; Humanitarian Conditions Continue to Deteriorate," press release, 5 January 2009.
- ³⁷ Al Mezan Center for Human Rights, Humanitarian Crisis Deepens as IOF Escalates Its Aggression: Thousands of Gazans Isolated under Scarcity of Food, Power, Healthcare and Water; Press Release, 13 January 2009.
- ³⁸ The ICRC commentary on the Fourth Geneva Convention affirms this view, which is upheld also in international criminal case law. Bruno Zimmerman, "Article 85," in Yves Sondo, Christophe Swinarski and B. Zimmerman, eds., *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 29 August 1949* (Geneva: Martinus Nijhoff, 1987), no. 3474, as cited in Knut Dörmann, with contributions by Louise Doswald-Beck and Robert Kolb, *Elements of War Crimes under the Rome Statute of the International Criminal Court: Sources and Commentary* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 42. See also ICTY, Judgment, *The Prosecutor v. Zejnir Delalic and Others*, IC-96-21-T, paras. 437, 439.
- ³⁹ OCHA, "The Agreement on Movement and Access One Year On," November 2006, at: . See also "The Middle East <http://www.globalpolicy.org/security/issues/israel-palestine/un/2006/11/ochareport.pdf> Quartet: A Progress Report," 25 September 2008, at: [http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/VDUX-7JSSZD-full_report.pdf/\\$File/full_report.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/VDUX-7JSSZD-full_report.pdf/$File/full_report.pdf)
- ⁴⁰ Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, Jean Ziegler, Mission to the Occupied Palestinian Territories, E/CN.4/2004/10/add.2.
- ⁴¹ Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977, Art. 54, Protection of objects indispensable to the survival of the civilian population.
- ⁴² OCHA, "Protection of Civilians Weekly Report, 1–8 January 2009," at: <http://unispal.un.org/unispal.nsf/47d4e277b48d9d3685256ddc00612265/728f5c23074b54308525753900731d0b!OpenDocument>; also Barzak and Friedman, *op cit.*
- ⁴³ Al Mezan, 11 January 2009, *op cit.*
- ⁴⁴ "Sowing lentils, reaping bullets, in Khouza'a, Gaza Strip, Palestine" (10 November 2008), at: http://www.freegaza.org/index.php?option=com_content&view=article&id=506&Itemid=53&lang=en.
- ⁴⁵ According to hospital official Dr. Yusuf Abu Rish, in Ibrahim Barzak and Christopher Torchia, "Israel Tells Gazans to Brace for War Escalation," *AP* (10 January 2009), at: <http://abcnews.go.com/International/WireStory?id=6616618&page=2>.
- ⁴⁶ Barzak and Friedman, *op cit.*
- ⁴⁷ **UN Security Council calls for Gaza ceasefire: U.S. lone abstention in unanimous vote on resolution,** *CBC News* (8 January 2009), at: <http://www.cbc.ca/world/story/2009/01/08/israel-gaza.html>.
- ⁴⁸ "Gaza: ICRC demands urgent access to wounded as Israeli army fails to assist wounded Palestinians," ICRC press release, 8 January 2009, at: <http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/html/palestine-news-080109>.
- Pierre Krähenbühl, "Gaza: plight of civilians traumatic in 'full-blown humanitarian crisis'," ICRC press briefing, 6 January 2009, at: <http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-press-briefing-060109>
- ⁴⁹ 2009, at:
- ⁵⁰ Al Mezan, 11 January 2009, *op cit.*
- ⁵¹ *Ibid.*, pp. 568–603, 607–11 (Rules 156 and 158); see also E/CN.4/2006/53, paras. 33–43.
- ⁵² "Uniting for Peace," A/RES/377(V) A, 3 November 1950.